

أثر الحوكمة المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية للفترة 2012-2018 the impact of Financial governance on the Financial performance of Algerian commercial banks for the period 2012-2018

فنور هدى 1. بوعروج لمياء 2

1 طالبة دكتوراه، مخبر الدراسات والبحوث التسويقية، جامعة عبد الحميد مهري-قسنطينة 2-

houda.fennour@univ-costantine2.dz،

2 أستاذة محاضرة أ، مخبر الاقتصاد إدارة الأعمال، جامعة عبد الحميد مهري-قسنطينة 2-

lamia.bouarroudj@univ-constantine2.dz

تاريخ النشر: 2021/7/1

تاريخ القبول: 2021/4/20

تاريخ الاستلام: 2021/1/15

ملخص

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الحوكمة المالية المعبر عنها بكل من ملاءة رأس المال، نسبة الأصول الثابتة إلى رأس المال، معدل توظيف الودائع، والرافعة المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية والمعبر عنها بالعائد على حقوق الملكية، كآلية من آليات تطبيق الحوكمة. اشتملت الدراسة على عينة مكونة من خمسة بنوك، للفترة الممتدة من 2012-2018، ولتحقيق الهدف من هذه الدراسة تم استخدام نموذج بانل الساكنة. توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي لأدوات الحوكمة المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية عينة الدراسة، حيث تم الكشف عن عدد من نقاط الضعف في أداء البنوك، وتعتبر هذه النتيجة منطقية لحد ما نظرا لعدم استقرار السياسي والاقتصادي الذي شهدته البلاد خلال فترة الدراسة هذا من جهة، ونقص كفاءة البنوك في استغلال الأمثل لمواردها من جهة أخرى، كل هذا أثر سلبا على أداء البنوك.

كلمات المفتاحية: أدوات الحوكمة المالية، الرافعة المالية، نموذج بانل الساكن.

التصنيف: C33;G21

Abstract :

The study aimed to demonstrate the impact of some financial governance expressed as (capital solvency, fixed assets ratio to capital, deposit utilization rate, and financial leverage) on the Financial performance of Algerian commercial banks, expressed as (return on equity) as a mechanism of application Governance: The study included a sample of five banks, for the period from 2012-2018, and to achieve the goal of this study, the static panel model was used.

The study found a negative impact of financial governance tools on the Financial performance of commercial banks. The study sample revealed a number of weaknesses in the performance of banks, and this result is logical to some extent due to the political and economic instability that the country witnessed during the study period. And the inability of banks to utilize their resources optimally, all this negatively affected the performance of the banks.

Keywords: Financial Governance Tools, Financial Leverage, Static Panel Model

JEL classification codes: C33;G21

*المؤلف المرسل: فنور هدى ، الإيميل houda.fennour@univ-constantine2.dz

1. مقدمة:

تعاظم الاهتمام بمفهوم الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة و الناشئة خلال العقود القليلة الماضية، وخاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والازمات المالية التي شهدتها العالم، التي نجمت بشكل أساسي عن عدم التشدد في معايير المؤشرات المالية ونظم الانذار المبكر، وضعف الرقابة الداخلية، علما أن ضعف الجهاز المصرفي لأي بلد يؤدي الى تهديد الاستقرار المالي والاقتصادي فيه، وهذا ما جعل المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يفكرون في آليات تعمل على الأقل على التنبؤ بها لتحضير مواجهتها والتخفيف من اثارها السلبية على المستوى الدولي.

تعتبر الحوكمة المالية من أهم تلك الحلول أو المفاهيم حيث تتسم بمؤشرات مالية وقدرة تنبؤية تحدد نقاط القوة والضعف في الأداء المصرفي وتعتبر أدواتها أحد الأدوات المهمة لتقييم الأداء في العمل المصرفي، لذلك من خلال هذه الدراسة سوف نسلط الضوء على بعض الأدوات المهمة للحوكمة المالية وكيفية إدارتها ومدى علاقتها الأداء المالي للبنوك التجارية .

إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة كالآتي :
إلى أي مدى تساهم الحوكمة المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر ؟

وللإجابة على الإشكالية قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تتمثل فيما يلي:

- 1- ما هو مفهوم الحوكمة المالية ؟ وماهي أهم أدوات الحوكمة المالية ؟
- 2- كيف للحوكمة المالية أن تؤثر على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر؟ وكيف يتحدد أداء البنوك بناء على هذه المتغيرات ؟
- 3- ما هو أنسب نموذج قياسي يمكن استخدامه لدراسة أثر الحوكمة المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية؟

فرضيات الدراسة : للإجابة على هذه التساؤلات قمنا بصياغة الفرضيتين مفادهما:

- 1- جميع مؤشرات الحوكمة المالية تؤثر إيجابا على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر ؛
- 2- نماذج بيانات البائل هي الأنسب في دراسة أثر الحوكمة المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية .

أهداف الدراسة : تتجلى أهمية البحث من خلال العناصر التالية:

- 1- توضيح مفهوم الحوكمة المالية ؛
- 2- تسليط الضوء على مفهوم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية ؛
- 3- بيان أثر الحوكمة المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية.

أهمية الدراسة : تكمن أهمية البحث في :

1. أهمية الحوكمة المالية للبنوك التجارية و دورها في التحكم بالقرارات ذات الابعاد المالية
2. أهمية الحوكمة المالية في كونها وسائل كمية ونوعية يسترشد بها لتوجيه سلوك الإدارة نحو تحقيق الأداء الأفضل للبنك .
3. أهمية قطاع البنوك في الإقتصاد الجزائري وهو من أكثر القطاعات نشاطا من حيث الدور الذي يمارسه في التنمية الإقتصادية.

منهج الدراسة : اعتمدنا في الجانب النظري المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف الحوكمة المالية والأداء المالي، وتحليل العلاقة بينهما، أما الجانب التطبيقي فاعتمدنا على المنهج الكمي وذلك باستخدام الطرق القياسية والإحصائية الضرورية لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية موضوع الدراسة، بغرض الوصول إلى النتائج محددة وفق معايير علمية وذلك من خلال تطبيق خطوات النمذجة القياسية المتمثلة في جمع المعلومات، بناء النموذج، التقدير والاختبارات الاحصائية ، أين وقع اختيارنا على مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية.

الدراسات السابقة :

1. (لعرافة و قريد، 2020) بعنوان : قياس الأداء المالي باستخدام مؤشرات الربحية في البنوك التجارية الجزائرية : دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية هدفت الدراسة إلى قياس الأداء المالي وتقييمه باستخدام مؤشرات الربحية في البنوك التجارية الجزائرية بالتطبيق على بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري BADR، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها تسجيل البنك انخفاض في نسب الربحية الأربعة التالية: العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، العائد على الودائع، هامش صافي الربح، لأسباب متعددة لعل أبرزها التضخم الذي تشهده البلاد، إذ أن البنك يشهد تراجعا كبيرا في عوائده بالإضافة إلى وجود قصور في كفاءة البنك في تحقيق الاستثمار الأنجع.
2. (Anginer & others, 2018) بعنوان :

Corporate governance of banks and financial stability، هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين الحوكمة المصرفية والاستقرار المالي للمصارف، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن التفاعل بين حوكمة المصارف وشبكة الأمان المالي في تحديد مخاطر المصارف له آثار هامة على السياسة العامة تجاه حوكمة المصارف في البنوك

3. (التائب ، 2013) بعنوان : " أثر أدوات الحوكمة المالي على الأداء المالي للبنوك التجارية "، هدفت الدراسة الى بيان أثر أدوات الحوكمة المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية الليبية، وتوصلت الدراسة الى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأداة الحوكمة المالية المتمثلة في ملاءة رأس المال على العائد على الاصول في البنوك التجارية

الليبية، وعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأداة الحوكمة المالية المتمثلة في معدل توظيف الودائع على العائد على الأصول فيها.

المحور الأول: الاطار النظري

2. الحوكمة المصرفية

1.2 مفهوم الحوكمة المصرفية: حيث يعتبر من أهم وأشمل المصطلحات التي أخذت تنتشر على المستوى العالمي خلال العقدین الأخيرین، وقد زاد الاهتمام به في معظم الاقتصاديات الناشئة والمتقدمة على حد سواء، نظرا لارتباطه بالجوانب التنظيمية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لهذا يعد مفهوم الحوكمة في تغير مستمر. (Ronert , 2009, p. 07)

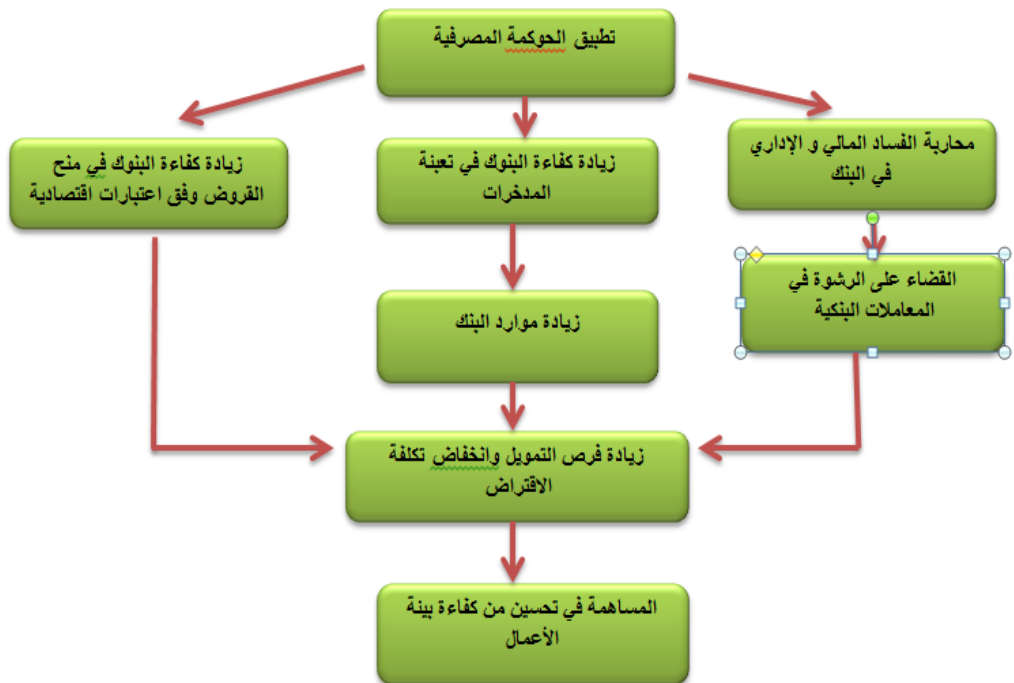
وتتفق بعض الدراسات أن مصطلح "gouvernance" مشتق من اللفظ اللاتيني "gubernare" والذي يعني بالإنجليزية "steer to" وبالعربية يقود أو يدير أو يوجه الدفة، ويستخدم عادة بمعنى توجيه دفة السفينة، الأمر الذي يدل على أن مصطلح الحوكمة يعني "الإدارة والتوجيه" أكثر من دلالاته على "السيطرة والتحكم". (زناقي و معاريف، 2018، صفحة 337)

2.2 تعريف الحوكمة المصرفية: حسب تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية الحوكمة المصرفية هي "الأساليب التي تدار بها أعمال وشؤون البنوك من خلال دور كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا بما يؤثر على تحديد أهداف البنك، ومراعات حقوق المستفيدين وحماية حقوق المودعين". (قويدر ، عمي، و عمري، 2018، صفحة 37)، "ذلك النظام الذي يوضح كيفية إدارة منشآت الأعمال المالية والرقابة عليها" (فرحان طالب و المشهداني، 2011، صفحة 24).

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الحوكمة تعطي الهيكل الملائم الذي تستطيع من خلاله أي مؤسسة كانت وضع أهدافها وتوفير الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وفق الوجه الصحيح والمنهج السليم (بوعبيدة، 2018، صفحة 31).

3.2 أهمية الحوكمة المصرفية: بعد الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها دول شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية وانهيار الاتحاد السوفيتي في عقد التسعينيات من القرن الماضي. وعلى اثر تلك الفضائح المالية الحديثة كانت هناك نداءات من أجل تحسين حوكمة وإدارة المخاطر بالإضافة إلى زيادة الجودة والتدقيق عند أداء التدقيق سواء الداخلي أو الخارجي (معاريف، شيخي، و زناقي، 2019، صفحة 34)، ويمكن تلخيص أهميتها حسب الشكل التالي :

شكل رقم (01): أهمية الحوكمة المصرفية



المصدر: بـلقـط أمـير، دور الحوكمة المصرفية في تحقيق استقرار القطاع المصرفي الجزائري، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد 03، أبريل 2020، ص 76.

يوضح الشكل كيف يمكن للحوكمة المصرفية أن تساهم في تحسين بيئة الأعمال وذلك من خلال محاربة الفساد المالي والإداري وزيادة كفاءة البنوك في تعبئة المدخرات والتحسين من قدرة البنوك على منح القروض وفق اعتبارات اقتصادية، وكلها أمور تساهم في زيادة فرص التمويل وانخفاض التكلفة وبالتالي المساهمة في تحسين بيئة الأعمال.

4.2 محددات الحوكمة المصرفية: يتوقف التطبيق الجيد لحوكمة المصرفية على وجود مجموعتين من المحددات هما: (عيسي، أوبخي، و بوجنان، 2019)

المحددات الداخلية: تتمثل في القواعد والأسس التي تحدد طريقة اتخاذ القرار

وتوزيع السلطات بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين، بما يؤدي إلى تخفيض التعارض بين مصالح هذه الأطراف، وتشمل المحددات الداخلية ما يلي:

- حملة الأسهم: يلعب حملة الأسهم دورا مهما في مراقبة أداء المصارف بصفة عامة، حيث أنه في إمكانهم التأثير على تحديد توجهات المصرف.
- مجلس الإدارة: من حيث وضع الاستراتيجيات وتوجه الإدارة العليا ووضع سياسات التشغيل وتحمل المسؤولية والتأكد من سلامة موقف البنك.
- الإدارة التنفيذية: لا بد أن يكون لهم الكفاءة والنزاهة المطلوبتين لإدارة المصرف، كذلك يجب عليهم أن يتعاملوا وفقا لأخلاقيات المهنة.
- لجنة التدقيق والرقابة الداخلية: حيث أصبح للمراجعين دور هام في تقييم عملية إدارة المخاطر.

- ✚ **المحددات الخارجية:** وتشمل جميع عناصر البيئة الخارجية المؤثرة على المصرف، وتضم: (سمايلي و بوطرة، 2016، صفحة 292)
- **التدابير الاحترازية للبنك المركزي:** يلعب البنك المركزي دورا أساسيا في تفعيل وإرساء الحوكمة على مستوى البنوك، وذلك من خلال إجراءات الرقابة المصرفية ووسائل الوقاية والضبط الداخلي بالقدر الذي يحقق الحماية الكافية لأصول المؤسسات المالية والمصرفية وحقوق المودعين، ويضمن سلامة مركزها المالي وتدعيم استقرارها المالي والإداري بمختلف الإجراءات الاستباقية والتحوطية لمنع تعثرها أو إعلان إفلاسها.
- **شركات التصنيف الائتماني المعتمدة:** تساعد شركات التصنيف على دعم الالتزام في السوق، حيث تمكن من وصول المعلومات لصغار المستثمرين والمتعاملين مما يساهم في زيادة درجة الشفافية ودعم الحماية التي يجب توفرها في السوق.
- **المودعين:** يتمثل دور المودعين في الرقابة على أداء النظام المصرفي بصفة عامة، أو البنك المتعامل معه بصفة خاصة، وقدرتهم على سحب مدخراتهم أو إنهاء معاملاتهم إذا ما لاحظوا إقبال البنك على تحمل مخاطر عالية تهدد مصالحهم وكذلك حقوقهم.
- **وسائل الإعلام:** يمكن لوسائل الإعلام أن تمارس الضغط على البنوك لنشر المعلومات للجمهور، رفع كفاءة رأس المال البشري، مراعاة مصالح الفاعلين الآخرين في السوق، بالإضافة إلى تأثيرها على الرأي العام.

3. الحوكمة المالية

1.3 مفهوم الحوكمة المالية: الحوكمة المالية مفهوم حديث النشأة، ووليد التطور في مفهوم الحوكمة، والذي نتج عن الأزمات المالية والمعوقات الاقتصادية في العالم في ظل العولمة المالية. إن إبراز مفهوم للحوكمة المالية أساسا يرتبط بتحديد مفهوم كلمة حوكمة. إن أبرز ما يوضح أهمية ذلك تلك الأزمات المالية التي عصفت باقتصاديات العالم وما اكبتها من تطور في المعايير المالية والإجراءات الرقابية الدولية والتشريعات، إذ أصبحت تمثل عاملا مهما في الثقة في النظام المصرفي، الذي من شأنه أن يحقق الجودة والتميز في الأداء والتوازن بين مصالح البنك والمساهمين.

لقد أشار (LIU Hong, 2009, tan wen-haol) الى أن بيئة الأعمال والمال شهدت عددا من حالات الإخفاق والفضائح المالية، التي نجمت بشكل أساسي من ضعف دور الحوكمة المالية وأنظمة الإدارة المالية والذي انعكس بدوره على إلحاق الضرر بحقوق حملة الأسهم بسبب حالات الإفلاس والتصفية، إذ برهنت الأزمة المالية الأخيرة عن الحاجة إلى إصلاح جذري للنظام المالي، وبالتالي تسليط الضوء على أهمية إعادة تقييم هيكل النظام المالي للمؤسسات المصرفية، وتحسين الإطار المالي لإدارة الأزمات وإعادة توجيه الاهتمام بالمخاطر وذلك من خلال دور سياسة السلامة المالية. (التائب، 2013، صفحة 49)

2.3 تعريف الحوكمة المالية: وهي مجموعة من المؤشرات المالية التي تستخدم كمؤشر مرجعي لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي. وبالإستعانة بهذه المؤشرات يمكن تقييم الوضع المالي للبنوك وأدائها في وقت مبكر مما يسمح للأطراف ذات المصلحة والجهات الرقابية

بالتدخل لاتخاذ الاجراءات التصحيحية والمناسبة في حينه، إذ تعتبر أدوات الحوكمة ذات ابعاد مالية سريعة للإلمام بحقيقة الموقف المالي، وبالتالي ضمان الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة بما يخدم مصالح جميع الأطراف بطريقة عادلة وتحقق الدور الإيجابي للبنوك لصالح ملاكها وللمجتمع (التائب ، 2013، صفحة 08).

3.3 أدوات الحوكمة المالية المستخدمة في البنوك التجارية : من أهم أدوات الحوكمة المالية:

1.3.3 ملاعة رأس المال: هي أداة لقياس ملاعة المصرف، أي قدرة المصرف على تسديد التزاماته وتخفيض مخاطر الأزمات التي من الممكن أن يتعرض لها. ويعتبر مؤشر حماية أموال المودعين والمستثمرين والمقرضين وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة، وكذلك امتصاص الخسائر التي تحدث في مجال الاستثمار أو الاقتراض. ويتم قياسه من خلال المعادلة الآتية: (Kim & Rasiah, 2010, p. 20)

$$\text{ملاعة رأس المال} = \text{حق الملكية} / \text{إجمالي القروض}$$

ويعد هذا المؤشر مقياساً لهامش الأمان في مواجهته مخاطر الإخفاق في استرجاع جزء من الأموال المستثمرة في القروض.

2.3.3 نسبة تمويل الأصول الثابتة: وهو ما يمتلكه المصرف من تجهيزات ومعدات ومباني، من أجل استخدامها في نشاطه التشغيلي، وليس لأغراض بيعها. ويبين هذا المؤشر إلى أي مدى تستثمر أموال الملاك في الأصول ذات معدل العائد المنخفض، ويتم قياسه من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الأصول الثابتة} = \text{الأصول} / \text{رأس المال}$$

3.3.3 معدل توظيف الودائع: هي عبارة عن قدرة البنك على توظيف الودائع والأموال المتاحة لديه، من خلال هذا المؤشر يمكن التعرف على مدى الكفاءة في توظيف الودائع في استثمارات يتولد عنها عائد، وترجع أهمية هذا المؤشر إلى أن الودائع يدفع عنها فوائد صريحة وضمنية وما لم تستغل استغلالاً فعالاً فسوف يكون لها تأثيرات غير مرغوب فيها على صافي الأرباح المتولدة وعلى ثروة الملاك، ويتم قياسه من خلال المعادلة الآتية: (الزبيدي، 2004، صفحة 254)

$$\text{معدل توظيف الودائع} = \text{القروض} / \text{الودائع}$$

4.3.3 الرافعة المالية: تشير إلى مدى اعتماد البنك على أموال الغير في التمويل، ويكون من النوع المرغوب فيه إذا كانت عوائد استثمار تلك الأموال أكبر من تكاليف الحصول عليها، وهذا يؤدي إلى زيادة العائد على أموال أصحاب المشروع. أما إذا كانت عوائد استثمار الأموال المقترضة أقل من التكاليف الحصول عليها فيصبح الرفع المالي من النوع غير

المرغوب فيه، لأنه يؤدي إلى انخفاض العائد على الأموال أصحاب المشروع، ويتم قياسه من خلال المعادلة الآتية: (النعمي، 2002، صفحة 191)

الرافعة المالية = إجمالي الأصول / حق الملكية

4. الأداء المالي في البنوك التجارية

1.4 مفهوم الأداء المالي: تعددت تعريف المقدمة للأداء المالي ذلك راجع لاختلاف الزاوية التي تنظر بها الباحث للأداء المالي، كذلك باعتباره أحد أنواع الأداء، ونتيجة لذلك ظهرت العديد من التعاريف منها:

"مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل الثروة" (قطاع و حبش، 2020، صفحة 498).

"الأداء المالي ماهو إلا انعكاس للمركز المالي للبنك المتمثل بفقرات كل من الميزانية العامة وحسابات النتائج والخسائر فضلا عن قائمة التدفقات النقدية الذي يصور حالة حقيقية عن أعمال البنك لفترة زمنية معينة" (نوي، 2017، صفحة 88).

"أما بالنسبة للأداء المالي في البنوك فهو مدى إنجاز الأهداف، والمساهمة في إتاحة الموارد المالية وتزويد البنك بفرص الاستثمار" (عبادة ابراهيم، 2008، صفحة 161).

ومما سبق نستنتج بأن الأداء المالي هو عبارة عن أداة لتحفيز العاملين والإدارة في البنك لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق ربحية أفضل من سابقتها. كما أن الربحية هي الهدف الأساسي لجميع البنوك للبقاء والاستمرارية، ويتحقق هذا الهدف من خلال قراراتين مهمين: (عبد الله القاضي، 2016، صفحة 22)

- قرار الاستثمار: الذي يقوم على استخدام فائض الاموال المتاحة للبنك في فرص استثمارية تحقق عائدا أعلى من التكلفة المرجحة لتلك الأموال؛
- قرار التمويل: وهو القرار المتعلق بكيفية اختيار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للبنك لتمويل الاستثمار في موجوداتها بشكل يمكن ادارة البنك من الحصول على أكبر عائد ممكن.

وتقيس الربحية مدى قدرة المنشأة على تحقيق العائد المناسب على الاموال المستثمرة في أنشطتها، وفي تحليل ربحية المنشأة يتوجب مراعاة العنصرين الاساسيين اللذان يحددان تلك الربحية وهما: (مطر، 2016، صفحة 40)

- قدرة المنشأة على الرقابة على التكاليف؛
- كفاءة إدارة المنشأة في استخدام الاصول على توليد المبيعات.

2.4 أهمية الأداء المالي: يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية: (كبلوتي وسعيداني، 2018، صفحة 43)

- تقييم ربحية البنك وتحسينها لتعظيم قيمته و ثروته المساهم؛

- تقييم سيولة البنك لتحسين قدرته على الوفاء بالالتزامات؛
- تقييم تطور نشاط البنك لمعرفة كيفية توزيع مصادرها المالية؛
- تقييم المديونية لمعرفة مدى اعتماد البنك على التمويل الخارجي؛
- تقييم حجم البنك لتزويد مستخدمي البيانات المالية بمجموعة من الميزات ذات أبعاد مالية بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية.

3.4 أهم المؤشرات الأداء المالي:

1.3.4 مؤشر العائد على الأصول (ROA) (لعرافة و قريد، 2020، صفحة 493): في البنوك التجارية (ROA) هو صافي الدخل للسنة مقسوماً على إجمالي الأصول، حيث يشمل هذا المعدل كافة الأصول التي تمتلكها البنوك التجارية ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح خلال فترة زمنية معينة، أي يستند هذا المعدل في قياس الربحية إلى العلاقة بين ربح العمليات والموجودات التي ساهمت في تحقيقه، بصورة أخرى يقيس قدرة البنوك التجارية على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام موجوداتها (أصولها) في نشاطها الأساسي، ويعبر عن معدل العائد على إجمالي الموجودات بالعلاقة التالية :

معدل العائد على إجمالي الموجودات = صافي الربح بعد الضرائب/إجمالي الأصول

و يقاس هذا المؤشر معدل العائد المتحقق عن استثمار أموال المالكين، حيث أن ارتفاع معدل العائد على حق الملكية هو دليل لأداء الإدارة الكفاء، ويمكن أن يكون ارتفاعه دليلاً للمخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الودائع، بينما يشير انخفاضه إلى تمويل متحفّظ من القروض (الودائع) ويحسب وفق الصيغة الآتية :

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية

5. الدراسة التطبيقية على عينة من البنوك التجارية الجزائرية

1.5 توصيف النموذج القياسي: لمعالجة الإشكالية محل البحث التي تتمحور حول قياس أثر الحوكمة المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية مع التطبيق على عينة من البنوك التجارية الناشطة في الجزائر خلال الفترة 2012-2018 نحاول بناء نموذج حيث تم توصيف النموذج القياسي بناء على ما جاءت به الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث بشكل كلي أو جزئي على النحو الآتي:

$$ROA_{it} = c + \beta_j IMM_{j(it)} + \gamma_j EMPDEP_{j(it)} + \delta_j ADEQFP_{j(it)} + INFL_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

حيث: $(c, \beta, \gamma, \delta)$ معاملات النموذج، و $(i; 1, \dots, n)$ تمثل المقاطع $(t: 1, \dots, T)$ يمثل الزمن، و ε_{it} تمثل حد الخطأ العشوائي.

حيث يمثل المتغير التابع (الأداء المالي للبنوك التجارية) والمعبر عنه بمؤشر العائد على حقوق الملكية (ROA)، أما المتغيرات المستقلة (الحوكمة المالية) فقد تمثلت في نسبة الأصول

الثابتة الى راس المال (IMM)، معدل توظيف الدوائع ($EMPDEP$)، الرافعة المالية ($INFL$)، ونسبة ملاءة راس المال ($ADEQFP$) الخطأ العشوائي (ε_{it}).

2.5 عينة الدراسة ومصدر بيانات الدراسة: تم الاعتماد في قياس أثر الحوكمة المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر على نماذج بانل الساكنة والتي تعتبر النموذج الأنسب للبيانات المستخدمة في هذه الدراسة (بيانات السلاسل الزمنية لمجموعة من المقاطع)، وتتمثل عينة الدراسة في خمسة (5) بنوك تجارية هي بنك الخليج الجزائر GBA، المؤسسة المصرفية العربية الجزائر ABC BANK، بنك بي ان بي باريبا الجزائر BNP Paribas، بنك السلام الجزائر Al Salam Bank، بنك البركة BARAKA، من جهة ثانية فقد تم الاعتماد على بيانات سنوية ممتدة من سنة 2012 إلى 2018، وتم الحصول على البيانات من التقارير السنوية لهذه البنوك.

3.5 التحليل الوصفي للبيانات:

1.3.5 التحليل الوصفي للمتغيرات: بهدف إعطاء تصور مبدئي حول البيانات المعتمدة في الدراسة سيتم عرض أهم الخصائص الإحصائية لهذه البيانات، يمكن عرض نتائج التحليل الوصفي في الجدول الآتي:

الجدول رقم (01): التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

	ROA	IMM	INFL	EMPDEP	ADEQFP
الوسيط	9.103065	49.04692	13.04714	75.06675	27.88850
الوسط الحسابي	8.400000	31.27500	11.20000	80.60000	19.90000
القيمة العليا	18.95084	248.0000	33.00000	118.0000	92.00000
القيمة الدنيا	1.380000	7.502000	1.206458	45.00000	9.700000
الانحراف المعياري	5.287399	52.54652	8.622318	18.88320	19.82250
المجموع	364.1226	1961.877	521.8855	3002.670	1115.540
مجموع الانحرافات	1090.307	107684.3	2899.430	13906.44	15324.33
Observations	40	40	40	40	40

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال استنتاج نتائج الجدول أعلاه يمكن الخروج بالملاحظات التالية:

- يبلغ المتوسط الحسابي لمعدل العائد على حقوق الملكية في عينة البنوك التجارية (8.4%)، في حين يبلغ المتوسط الحسابي لكل من متغيري نسبة الأصول الثابتة الى راس المال ومعدل توظيف الودائع (31.25%) و(80.60%) على التوالي، في حين بلغ الوسط الحسابي لمتغير ملاءة راس المال (19.90%)، أما متغير الرافعة المالية فقد تم تسجيل وسط حسابي (11.20%)، كما أن الانخفاض الطفيف الذي عرفه وسيط متغيرات الدراسة يعكس وجود التواء بسيط إلى اليمين في جدول القيم بمعنى أن القيم تتجه نحو النسب الصغرى.
- بلغت أعلى قيمة لمعدل العائد على حقوق الملكية (ROA) نسبة: (18.95%) فيبنك البركة سنة 2018، وهو ما يؤكد كفاءة هذا البنك في استثمار أمواله في أصول تدر عوائد عالية، وسجلت أدنى قيمة (1.38%) في بنك الخليج الجزائر الناشطة في القطاع البنكي وذلك في سنة (2017).
- من الجدير بالذكر أيضا أن الانحراف المعياري لمتغير معدل العائد على حقوق الملكية منخفض نسبيا مقارنة بباقي متغيرات النموذج، وهو ما يدل على تجانس بيانات العينة وعدم وجود فروق كبيرة في المشاهدات بين كل مقطع وآخر (بنك) بالنسبة للمتغير سالف الذكر، في حين عرفت مشاهدات باقي المتغيرات نوعا من التشتت بين كل مفردات الدراسة (البنوك).

2.3.5 دراسة الارتباط: من أجل تحديد طبيعة واتجاهات علاقات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بشكلها الخام نستعين بالمصفوفة التالية:

الجدول رقم(02): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

	ROA	IMM	INFL	EMPDEP	ADEQFP
ROA	1	-0.4956	0.0232	-0.47859	-0.1348
IMM	-0.4956	1	-0.2398	0.4577	-0.3987
INFL	0.0232	-0.2398	1	-0.7344	0.3298
EMPDEP	-0.47859	0.4577	-0.7343	1	-0.2784
ADEQFP	-0.1348	-0.3987	0.3298	-0.2784	1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا حجم وطبيعة العلاقة التي نستنتجها فيما يلي:

توجد علاقة ارتباط موجبة ضعيفة بين أداء البنوك التجارية و متغير الرافعة المالية، حيث سجل معدل الارتباط بـ (0.0232) كما تم تسجيل معاملات ارتباط سلبية بين معدل العائد

على حقوق الملكية وباقي متغيرات النموذج وهي في العموم معدلات ضعيفة نسبيا لأنها أقل من 0.5.

التحليل الساكن لنماذج بانل: بعد تحديد المتغيرات المفسرة بناء على ما جاءت به الأدبيات التطبيقية في هذا المجال وتوصيف النموذج المعتمد للدراسة، بالإضافة إلى العرض الوصفي لأهم الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة سيشتمل هذا العنصر على التحليل الساكن لنماذج البانل لاختيار النموذج المفضل، وقبل ذلك سيتم تطبيق منهجية اختبارات التجانس لـ hsaio للتأكد من مدى ملائمة استخدام نماذج بانل في هذه الدراسة من خلال التأكد من وجود فروقات فردية بين مفردات عينة الدراسة والتأكيد على نتائج الاختبارات السابقة المتعلقة بدراسة الفروقات.

4.5 نتائج اختبار التجانس (HSIAO Test): يعتبر هذا الاختبار مرحلة أساسية وضرورية قبل تقدير نماذج بانل، حيث يمكن من خلاله تحديد جدوى استخدام نماذج بانل من عدمه، في حالة تجانس البيانات فإن النموذج يكون ذو تأثيرات فردية ثابتة أو عشوائية، أما حالة عدم وجود التجانس فإنه يتم قبول النموذج التجميعي بشكل مباشر أي يكفي استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، حسب استراتيجية اختبار التجانس المقترحة من طرف (HSIAO 1986) وباستخدام برنامج Eviews10 تحصلنا على القيم الواردة في الجدول التالي:

الجدول رقم(03): نتائج اختبار (HSIAO Test)

Hypotheses	F-Stat	P-Value
H1	4.953979	0.001378
H2	1.353374	0.281533
H3	16.37062	2.62E-07

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

يلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم (03) أن قيمة فيشر في الخطوة الأولى والتي تساوي (4.9539) باحتمال $P\text{-value}=0.0013$ وبما أنها أقل من 0.05 فإننا نرفض فرضية العدم H_0 القائلة بتجانس القواطع (الثابت مشترك)، ونفس القرار بالنسبة للخطوة الثالثة، أما في الخطوة الثانية فيتم قبول فرضية العدم، وعليه نحكم بتجانس البيانات أي النموذج ذو تأثيرات فردية ثابتة أو عشوائية، وعليه فإن نموذج بيانات بانل يعد الأنسب في هذه الدراسة.

5.5 اختبار هوسمان (Hausman test): بناء على نتائج اختبار هاسيو (HSIAO Test) والذي أكد وجود آثار فردية مختلفة بين كل مفردة وأخرى (بنك) وهي نفس النتائج التي تم التوصل إليها بناء على اختبار (Breusch-Pagan) والموضح في (الملحق رقم 2)، وجب

تحديد نوع هذه الآثار (ثابتة أو عشوائية) وبالتالي المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابت (FEM) ونموذج التأثير العشوائي (REM) لاعتماده في عملية التحليل، وذلك باستخدام (Hausman test).

فرضيات اختبار Hausman:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 \dots\dots\dots \text{نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم} \\ \dots\dots\dots \text{نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم} \end{array} \right.$$

الجدول رقم (04): نتائج اختبار (Hausman test)

Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	1.482479	4	0.9036

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال مقارنة القيمة الإحصائية χ^2 المحسوبة مع القيمة الجدولية نجد أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية وهو ما يؤكد القيمة الاحتمالية فهي أكبر من 05.0 وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي أن النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات العشوائية.

6.5 تقدير النموذج المفضل و تحليل نتائج الدراسة: من خلال الاختبارات السابقة التي أكدت أن النموذج الأنسب لدراسة أثر الحوكمة المالية على الأداء المالي البنوك التجارية هو نموذج التأثيرات العشوائية وعليه نقوم بتحليل النتائج كالآتي:

الجدول رقم (05): نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية (REM)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IMM	-0.040174	0.007853	-5.115566	0.0000
INFL	-0.329868	0.060579	-5.445256	0.0000
EMPDEP	-0.219566	0.029344	-7.482487	0.0000
ADEQFP	-0.089335	0.019386	-4.608313	0.0001
C	34.35085	2.707457	12.68750	0.0000

IMM	-0.040174	0.007853	-5.115566	0.0000
R-squared معامل التحديد	0.605832			
Adjusted R-squared معامل التحديد المصحح	0.560785			
F-statistic احصائية فيشر	13.44868			
Prob(F-statistic)	0.000001			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

- **التحليل الإحصائي لنموذج التأثيرات العشوائية:** في هذا النموذج معلمة الثابت تتكون من الآثار العشوائية الخاصة بكل فرد من أفراد العينة والثابت الكلي للتقدير للنموذج ككل (الخطأ المركب)، من خلال الجدول أعلاه يمكن استنتاج ما يلي:
 - معنوية المعلمات: من المعادلة المقدرة نجد أن كل المعلمات المقدرة دالة من ناحية عند درجة حرية 5%، وهذا لأن القيم الحرجة لاختبار ستودنت أقل من (0.05) بالنسبة لكل المتغيرات المرتبطة بالدراسة.
 - المعنوية الكلية: من خلال النموذج نجد أن قيمة اختبار F المحسوبة بلغت (13.44) بقيمة احتمالية حرجة ($Prop_f-stat = 0.00 < 0.05$) أي أن النموذج كليا معنوي.
 - جودة التوفيق: بلغت قيمة معامل التحديد (0.60) أي أن المتغيرات المستقلة تساهم في تفسير تغيرات معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة قدرها 60% وهي قيمة مرتفعة نسبيا ومنطقية، على اعتبار أن أداء المالي للبنوك يتحدد بمجموعة من العوامل غير المدرجة في النموذج، وبالتالي فإن المتغيرات المستقلة تفسر بنسبة 60% تغيرات معدل العائد على حقوق الملكية والنسبة الباقية من التفسير 40% تعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ولكنها مدرجة في هامش الخطأ، عموما يمكن قبول النموذج من الناحية الإحصائية.
- **التحليل الاقتصادي لنموذج التأثيرات العشوائية:** من خلال نموذج التأثيرات العشوائية المقدر والذي يظهر معنوية كل محددات الأداء المالي المعتمدة في الدراسة يمكن استنتاج ما يلي:
 - كلما زادت نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية بنسبة 1% تؤدي إلى تراجع معدل العائد على حقوق الملكية بـ: 0.21%، أي عدم قدرة البنوك على الاعتماد على الأصول الثابتة لتحقيق الربحية، بصورة أخرى لم تنتهج التوظيف الأمثل للأصول.
 - إن زيادة معدل توظيف الودائع بنسبة 1% تؤدي إلى تراجع معدل العائد على حقوق الملكية بـ: 0.21%، ويمكن تفسير هذه النتيجة بناء على عدم استغلال البنوك التجارية

لمواردها في استثمارات مدرة للدخل الأمر الذي ينعكس بالسلب على معدل العائد (ROA) وهو ما يعكس عدم كفاءة هذه البنوك في اتخاذ القرارات التمويلية المناسبة.

- تشير الإشارة السالبة للمعلمة المرتبطة بمتغير الرافعة المالية (INFL) إلى الأثر العكسي لهذا المتغير بمرونة عالية نسبيا (38%) على ربحية البنوك التجارية الجزائرية وهذه النتيجة لا تتفق والمنطق الاقتصادي الذي يشير إلى أن زيادة استخدام البنك لأموال الغير يزيد من عوائده، وهذا راجع كما أسلفنا الذكر في النقطة السابقة إلى ارتفاع تكلفة حصول هذه البنوك على أموال الغير من جهة وعدم إمكانية توظيفها للاستثمار في الوقت المناسب.
- كلما زادت ملاءة رأس المال بنسبة 1% تراجع معدل العائد على حقوق الملكية بـ: 0.8%، ويمكن تفسير هذه النتيجة بعدم وجود هامش أمان لدى البنوك التجارية الجزائرية بصفة عامة أي أنها قد يتعذر عليها تسديد أصل القرض والفوائد المترتبة عليها في آجال المحددة.

1- التأثيرات الفردية الثابتة والعشوائية فيما بين بنوك العينة:

جدول رقم (06) الآثار الفردية الثابتة والعشوائية في بنوك العينة

Effect	BANK	
-5.136982	AGB	1
-3.029614	ABC	2
6.551508	BARAKA	3
2.253971	el-salam	4
-0.357137	BNP	5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول أعلاه للتأثيرات الفردية الثابتة والعشوائية نسجل ما يلي:

- هناك تأثير فردي ثابت سالب في كل من: بنك الخليج الجزائر، بنك باريبا، بنك abc، في المقابل وجود تأثير فردي عشوائي موجب في باقي البنوك.
- وعموما نستنتج أن مصدر الاختلاف في أداء المالي البنوك التجارية الناشطة في الجزائر يعود إلى وجود تأثيرات عشوائية ثابتة فيما بين البنوك قد تعود إلى عوامل عديدة يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- اختلاف السياسات الداخلية والخارجية للبنوك؛
- اختلاف نوع ملكية البنك بين البنوك الخاصة والبنوك مختلطة الملكية؛
- بعض البنوك تعتمد على الشريعة الإسلامية في معاملاتها على خلاف البنوك التقليدية.

6. الخاتمة :

يظهر لنا من بحثنا أهمية الاستعانة بالحوكمة المالية باعتبارها مؤشر إنذار مبكر يكشف نقاط الضعف في الأداء المالي للبنوك التجارية، للتمكن من اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب وبالتالي ضمان الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة الذي ينعكس على ربحية البنك، ومنه تحقيق الدور الإيجابي للبنوك لصالح ملاكها والمجتمع، حيث توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- نماذج بيانات البائل هي الأنسب في دراسة أثر الحوكمة المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية.
- أظهرت الدراسة أن الحوكمة المالية تؤثر سلبا على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر أي أنه هناك عدد من نقاط الضعف في الأداء المالي للبنوك عينة الدراسة التي يجب تداركها والعمل على تصحيحها. ومنه إعادة النظر في طريقة إدارة هذه البنوك التجارية لمواردها المختلفة ومنه زيادة ربحية البنوك.

بناء على نتائج الدراسة نقترح :

- ضرورة التزام البنوك التجارية الجزائرية بتعليمات البنك المركزي وتوصيات لجنة بازل للإشراف المصرفي؛ من أجل التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة في ظل المتغيرات البيئية المحيطة وما تفرضه معايير القياس والأداء، وبما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي.
- ضرورة التزام البنوك التجارية الجزائرية بالتركيز على الدور الفعال للحوكمة المالية بالنظر إلى دورها الأساسي كمؤشرات الإنذار المبكر في الكشف عن نقاط الضعف في الأداء المصرفي.
- الالتزام بالمعايير الدولية بشأن العمل المصرفي.
- ضرورة تخلي الدولة عن التحكم في التعاملات البنكية وضرورة تحرير الاقتصاد والسوق المالي الجزائري، والانفتاح على النظام العالمي، تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، وتنويع الاستثمارات البنكية من أجل تقليل المخاطر.

1 قائمة المراجع

1. أمير بلقط. (أفريل، 2020). دور الحوكمة المصرفية في تحقيق استقرار القطاع المصرفي الجزائري. مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية و الادارية ، مجلد03 ، الصفحات 61-86.
2. ابراهيم علي عبد الله القاضي . (2016). أثر جاذبية محافظ الاستثمار على ربحية البنوك التجارية دراسة اختبارية على البنوك التجارية الاردنية للفترة 2012-2014. مجلة الدراسات المالية و المحاسبية ، العدد01، الصفحات 10-42.
3. بشير زناقي، و محمد معاريف. (15 جوان، 2018). أثر آليات الحوكمة على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك : دراسة استطلاعية بفروع البنوك العمومية العاملة بولاية عين تيموشنت. مجلة البديل الاقتصادي ،المجلد05 (العدد:01)، الصفحات 332-351.

4. بورقية قويدر ، ريم عمي، و سامي عمري. (01 ديسمبر، 2018). واقع الحوكمة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري. مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة ، المجلد 01(العدد:01)، الصفحات 35-48.
5. حمزة كبلوتي، و محمد السعيد سعيداني. (مارس، 2018). أثر تطبيق متطلبات نظام الرقابة الداخلية على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. مجلة اقتصاديات المال و الأعمال، الصفحات 38-52.
6. حمزة كبلوتي، و محمد السعيد سعيداني. (2018). أثر تطبيق متطلبات نظام الرقابة الداخلية على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. مجلة اقتصاديات المال و الأعمال، الصفحات 38-52.
7. حمزة محمود الزبيدي. (2004). إدارة البنوك استراتيجية تعبئة الودائع و تقديم الائتمان. مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع.
8. حيدر يونس الموسوي. (2012). المصارف الإسلامية أداءها المالي و أثرها في سوق الأوراق المالية ، الطبعة الاولى. عمان: دار اليازوري العلمية.
9. زاهية لعرافة، و مصطفى قريد. (2020). قياس الاداء المالي باستخدام مؤشرات الربحية في البنوك التجارية الجزائرية : دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR). مجلة ادارة الاعمال و الدراسات الاقتصادية ، مجلد06 (العدد: 01)، الصفحات 486-498.
10. شريفة بوعبيدة. (2018). دور الحوكمة المصرفية في رفع الأداء المصرفي و الحد من القروض المبعثرة :دراسة حالة لبعض البنوك التجارية(أطروحة دكتوراه). بليدة: جامعة علي لونسي.
11. شهاب الدين النعيمي . (2002). قياس المخاطر الاستراتيجية باستخدام مؤشرات ذات طبيعة إستراتيجية : دراسة تطبيقية من المصارف السودانية. مجلة دراسات العلوم الادارية.
12. عبد البني مسعود أحمد التائب . (2013). أثر أدوات الحوكمة المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية(أطروحة دكتوراه). الأردن: جامعة عمان.
13. عبد الحليم عبادة ابراهيم. (2008). مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية. الاردن: دار النفائس للنشر و التوزيع.
14. علاء فرحان طالب، و ايمان المشهداني. (2011). الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي و الاستراتيجي للمصارف ، الطبعة الاولى. عمان: دار صفاء للنشر و التوزيع.
15. فطيمة الزهرة نوي. (2017). أثر تطبيق الحوكمة المؤسسة على تحسين أداء البنك التجاري (أطروحة دكتوراه). العلوم الاقتصادية، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
16. محمد معاريف، مختارية شيخي، و بشير زناقي. (2019). الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك. مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد07 (العدد: 01)، الصفحات 30-43.
17. محمد مطر. (2016). الاسس النظرية والعملية لبناء وإدارة المحافظ الاستثمارية. عمان: دار وائل للنشر و التوزيع.

18. نبوية عيسي، نصيرة أوبخي، و التوفيق بوجنان. (25 ديسمبر، 2019). دور الحوكمة في رفع من أداء المؤسسة المصرفية : دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري بولاية تلمسان. مجلة اقتصاد المال و الاعمال ، المجلد 04 (العدد: 02)، الصفحات 39-46.
19. نسرين قطاع ، و علي حبيش. (2020). أثر نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية -دراسة ميدانية لشركة آل بي فيت -. مجلة إقتصاديات شمال افريقيا ، الصفحات 493-512.
20. نوفل سمالي، و فضيلة بوطرة. (2016). بنك الجزائر و إرساء قواعد الحوكمة المصرفية دراسة تقييمية تحليلية للفترة (2003-2015). مجلة الاقتصاد الجديد ، مجلد 02 (العدد: 15)، الصفحات 287-303.

2مصادر و مراجع الاجنبية

1. Anginer , & others. (2018, november). corporate governance of banks and financial stability. journal of financial Economics, pp. 327-346.
2. Kim, & Rasiah. (2010). Relationship Between Corporate Governance And Bank Performance i, malaysia the pre and post Asian Financial Crisis. pp. 39-63.
3. Ronert , j. (2009, november). le concept de gouvernance. institut national de recherché sur les transport et leur (INRETS).

ملاحق

الملحق (01) : نموذج التأثيرات الثابتة

Dependent Variable: ROA
 Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
 Date: 10/02/20 Time: 23:08
 Sample: 2011 2018
 Periods included: 8
 Cross-sections included: 5
 Total panel (unbalanced) observations: 39
 Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IMM	-0.040174	0.007853	-5.115566	0.0000
INFL	-0.329868	0.060579	-5.445256	0.0000
EMPDEP	-0.219566	0.029344	-7.482487	0.0000
ADEQFP	-0.089335	0.019386	-4.608313	0.0001
C	34.35085	2.707457	12.68750	0.0000

Effects Specification		S.D.	Rho
Cross-section random		0.000000	0.0000
Idiosyncratic random		2.145019	1.0000

Weighted Statistics			
R-squared	0.614311	Mean dependent var	9.074938
Adjusted R-squared	0.568936	S.D. dependent var	5.353486
S.E. of regression	3.514855	Sum squared resid	420.0430
F-statistic	13.53850	Durbin-Watson stat	0.811533
Prob(F-statistic)	0.000001		

Unweighted Statistics			
R-squared	0.614311	Mean dependent var	9.074938
Sum squared resid	420.0430	Durbin-Watson stat	0.811533

الملحق (02): اختبار هوسمان

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	1.482479	4	0.9036

** WARNING: estimated cross-section random effects variance is zero.